

الصحيح التقت نقابة العاملين في «الشؤون»: إحالة قرارات الوظائف الإشراقية إلى «الخدمة المدنية»



هند الصبيح تتلقى درعاً تذكارية من مجلس إدارة نقابة الشؤون

الوظائف الإشراقية ومدى صحة انعقاد اللجنة الأخيرة. هذا وقد تم تقديم بعض التظلمات إلى الوزارة، مضافاً إليها وعدت النقابة بإحالة جميع القرارات إلى ديوان الخدمة المدنية لدراستها ومدى قانونيتها، وفي حالة عدم صحة بعض الموظفين مرة أخرى بناءً على رد ديوان الخدمة المدنية، مبيناً أنه تمت مناقشة موضوع إعادة الصلاحيات للقائدين لتسهيل العمل والإبتعاد عن المركزية وقد أبدت الوزارة أيضاً اهتمامها بإعادة الصلاحيات لجميع اللواتي للمساعدين وإعطاء أوامرها للوكلاء بتوزيع الصلاحيات للمديرين والمراقبين ورؤساء الأقسام، وعرض موضوع نقل الموظفين داخل قطاعات الوزارة على الوزارة وذلك لأهمية الموضوع لشريحة كبيرة من الموظفين والعمل على تقليص الدورة المستندية لما يصيب في مصلحة العمل حيث طلبت النقابة من الوزارة الرجوع إلى آلية النقل المتبعة سابقاً ووعدت الوزارة بحل هذا الموضوع قريباً.

بشرى شعبان

قال رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية يحيى الدوسري إن وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون التخطيط هند الصبيح عقدت اجتماعاً مطولاً مع مجلس إدارة النقابة. وتم خلاله طرح العديد من الموضوعات التي تهم شريحة كبيرة من الموظفين ومناقشة إعادة تفعيل لجنة المطالب العمالية والتي يتراكمها وكيل الوزارة بعد انقطاع اجتماعاتها لفترة طويلة. وأشار إلى أن الوزارة وعدت بضرورة التزام الوزارة بعقد اللجنة بصورة دورية وذلك لما تلمسته من أهمية هذه اللجنة لتواصلها وإطلاعها على مشاكل وهموم الموظفين كافة والتي تقوم النقابة بعرضها على اللجنة وقد أمرت الوزارة بأهمية عقدها في أول أسبوع من كل شهر. وقال الدوسري في تصريح صحفي إنه قد تمت مناقشة قرارات لجنة شؤون الموظفين بشأن

نقابتا «الكيماويات البترولية» و«نفط الخليج»:

المسائل بحقوق ومكتسبات العاملين خط أحمر

المساواة المزمعين من لجنة تعويضات وتطوير القياديين في القطاع النفطي المنبثقة من مجلس إدارة المؤسسة بل يعتبر انقاصاً وتعدياً على حقوق تم الاتفاق عليها مسبقاً ولا يجوز المساس أو الإخلال بها. وأوضح العتيبي أن مكافأة المشركين في النجاح قد أخذت وجهات النظر الكاملة عند إقرارها ولا يجوز الاتفاق على خلاف ذلك أو الإخلال والمساس به، مستغرباً من عدم استشارة الاتحاد ونقابته مما يمثل تجاوزاً صارخاً للمنظومات النقابية وتعدياً على الاتفاقيات المبرمة مع اتحاد البترول الخاصة بالحقوق والمزايا المالية المكتسبة للعاملين في القطاع النفطي بما يحقق المصلحة العامة للعمل والعمل في آن واحد وليس من طرف العمل فقط.

عمال شركة الكيماويات البترولية واتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات والنقابات الزميلة متضامنين بالدفاع عن حقوق العمال الانتقاصاً وتعدياً على حقوقهم تشمل خطوات تصعيدية قد تصل إلى الإضراب الشامل، مبيناً أن الوصول إلى ذلك التضامن سيكون مربراً وبلاقي التأييد من جميع العاملين بالقطاع النفطي لأن ذلك القرار يسهم بشكل مباشر ويعتبر تعدياً على حقوقهم ومكتسباتهم.

من جانبه، انتقد نائب رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين بالشركة الكويتية لفظ الخليج فوإن بندر العتيبي أسلوب المماطلة والتباطؤ من قبل مسؤولي مؤسسة البترول الكويتية في اتخاذ القرار الصحيح الذي يصيب في مصلحة آلاف العاملين في القطاع النفطي. وبين العتيبي أن القرار الذي تم اتخاذه من قبل مؤسسة البترول الكويتية لا يمت بصلة للدراسة ولا يحقق العدالة الاجتماعية

أسامة أبو السعود

قال أمين سر نقابة عمال شركة صناعة الكيماويات البترولية أنور الكندري إن النقابة لن تقبل بالمسائل بحقوق ومكتسبات العاملين وأن القرار رقم 2013/72 الذي يمس حقوق العمال ويتعلق بالمكافأة التشجيعية ومكافأة المشاركة بالنجاح والمكافأة الفورية لن يمر دون وقفة صلبة من ممثلي العمال في القطاع النفطي.

وعلق الكندري على ما تقوم به مؤسسة البترول الكويتية حالياً بما يسمى باستتباب الارتباط الوظيفي منسألاً عن أسباب إجراء ذلك الاستتباب بتكليف إحدى الشركات الاستشارية بتكلفة مادية على المؤسسة، بدلاً من أن تقوم به المؤسسة مباشرة وفق إمكانياتها الضخمة، مبيناً أن تلك التصرفات هي التي تتسبب في هدر أموال المؤسسة وهي ما يجب أن يتم الحد منها بدلاً من تقليص حقوق ومكتسبات العاملين، مشيراً إلى أن ذلك الاستتباب قد أجري سابقاً وأن نتائجه لم تتم الاستفادة منها، وحول أداء قيادة المؤسسة بأنها تهتم بأداء العاملين لاتخاذ قراراتها، قال: كان الأحرى بها العودة لممثلي العمال قبل اتخاذها القرار رقم 2013/72.

وأكد أنه نظراً لخطورة القرار الذي تم اتخاذه من قبل مجلس إدارة مؤسسة البترول بشكل استغراقي وأحادي دون الرجوع لممثلي العمال فإن نقابة

أوصت باعتماد مبدأ المشاركة المجتمعية الشاملة في رسم السياسات الاجتماعية الدورة الـ 31 لمجلس وزراء الشؤون في دول الخليج اختتمت فعاليتها: إستراتيجية خليجية لتطوير قطاعات الرعاية الاجتماعية



عبد المحسن المطيري متحدثاً خلال ختام الحلقة النقاشية حول الرعاية الاجتماعية

بشرى شعبان

أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عبدالمحسن المطيري حرص دول الخليج بشكل عام، والكويت بصفة خاصة على الارتقاء بالخدمات الاجتماعية التي تقدمها إلى رعاياها، وأضاف في كلمته خلال ختام الحلقة النقاشية للدورة الـ 31 لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل في دول مجلس التعاون الخليجي تحت شعار «مراجعة أدوار ومهام قطاع الرعاية الاجتماعية ومجالسها وسياساتها» وإعلان التوصيات تحت مسمى إعلان الكويت، أن دول الخليج تقدم الرعاية الاجتماعية إلى شرائح اجتماعية معينة وهي سبقة في مستوى الرعاية الاجتماعية التي تقدمها ولكل الشرائح، مشيراً إلى أن الكويت تقدمها في خدمات الرعاية الاجتماعية لكل الفئات والشرائح، ولكن باستمرار نطمح للتطوير والارتقاء إلى مستوى أفضل من الخدمات وزيارة الشؤون لا تتوقف عن البحث والعمل لتطوير الخدمات الاجتماعية.

دعوة الدول الأعضاء

إلى دعم وتطوير

شبكة الأمان

اجتماعي

اعتماد مبدأ التدريب

والتعليم المستمر

لجميع العاملين في

مؤسسات الرعاية

اجتماعية

لنجاح الحلقة النقاشية، مؤكداً أن أوراق العمل والتدخلات التي عرضت لمدة ثلاثة أيام سلطت الضوء على مختلف قضايا قطاع الرعاية الاجتماعية في مجتمعنا الخليجي وتميزت بعمق المعالجة منطلقين من خصوصية واقع المجتمع العربي والظروف المحلية للأقطار العربية الخليجية، وأن الحلقة انشغلت باستعراض المستقبل وما ينطوي من تحديات ومستجدات وتطورات من أجل استباق تحولات القرن المقبل وتأثيراته المحتملة على كل الصعيد.

إعلان الكويت

وقف النقل والتعيين في عدد من إدارات «الشؤون»

وعن العقد الموحد للعمال المنزلية أوضح أنهم درسوا العقد وأبدوا ملاحظات عليهم وتم رفعه إلى المكتب التنفيذي ليعرض على مجلس وزراء العمل لدول مجلس التعاون، مؤكداً أن لدى الكويت عقداً نموذجياً منذ فترة وأن النموذج الخليجي يضمن الحقوق والواجبات للعمال المنزلية.

وعن اعتراض اتحاد الحضانات على قانون الحضانات وكيف ستتعامل الوزارة معه قال إن «الشؤون» تتعامل مع القانون الناقد وهي ملزمة بالتطبيق، وبعد أن يدخل حيز التنفيذ لفترة زمنية يعاد النظر فيه ويمكن أن يعدل.

وكشف وكيل وزارة الشؤون عبد المحسن المطيري أنه اصدر امس قرار يقضي بوقف التعيين والنقل في جميع مراكز تنمية المجتمع ووحدة الرعاية الأسرية وإدارات عمل الجهراء ومركز عمل الزور والرعاية للمعاقين في مجمع جنوب الصباحية ليتم التوزيع على الإدارات التي تعاني من نقص في اعداد الموظفين. وأشار المطيري ان الوزارة ستستمر في استقبال طلبات النظام وتحولها إلى الجهات المعنية للدراسة، وعن وقف

صرف بدل كادر 100 دينار للعاملين في مراكز تنمية المجتمع، أكد أنهم يطبقون قانون الخدمة المدنية ومن له حق فسأخذ.

التقى عدداً من مرشحي ومساهمي «الروضة وحولي» في ديوان علي الحداد

الرياح: قانون التعاون الجديد سيوقف التجاوزات الإدارية والمالية ويحصن مجالس الإدارات من الحل



صلاح الرياح ومجاد المطيري وعلي الحداد في صورة جماعية مع الحضور

محمد راتب

أكد الوكيل المساعد لقطاع التعاون في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل صلاح الرياح أن قانون التعاون الجديد سيمنع على إيقاف التجاوزات الإدارية والمالية، وسيضع حداً للعبث الحاصل في بعض الجمعيات من خلال تغليظ العقوبات ووصولها إلى الغرامات والسجن لمدة 5 سنوات مستغلي السلطة، بالإضافة إلى تحصين مجلس الإدارة من الحل.

تأكيدات الرياح جاءت خلال ملتقى تم إطلاقه في ديوان عضو مجلس إدارة جمعية الروضة وحولي التعاونية على الحداد في منطقة الروضة بحضور رئيس قسم التنسيق والمتابعة والمستشار القانوني في قطاع التعاون بوزارة الشؤون ماجد المطيري وعدد من مرشحي جمعية الروضة وحولي ورواد الديوانية التي أطلق صاحبها علي الحداد دعوة للمرشحين إلى توقيع ميثاق شرف يحفظ حقوق المرشحين ويضمن عدم تجاوز الخطوط المسموح بها، وقد قام الرياح والمطيري بتلقي جميع تساؤلات الحضور حول القوانين الجديدة وتقنياتها والرد عليها.

ورداً على سؤال لـ «الأنباء» حول طبيعة عمل المرشحين الإداري ذكر الرياح أن تواجد الرقابة على رأس كل جمعية تعاونية أمر لا بد منه، وقد تمت مناقشة الأمر قبل إقراره لاعتبارات كثيرة

هناك مشاريع

ضخمة قيد

الدراسة من جانب

قطاع التعاون

تحديد نسبة

الأرباح من

«الشؤون» حتى

لا يخرج العمل

التعاوني عن دوره

الخدمي

أبرزها التأخر في وصول المخالفات إلى الوزارة بفترات طويلة تصل إلى أكثر من سنة، بالإضافة إلى تصادي الكثيرين في التجاوزات واكتشاف الكثير من الأخطاء واستفحالها، وتسببها في أضرار لا تحمد عقبها.

وتابع بأن المرشحين المالي والإداري سيضطلعان بالكثير من المهام، حيث سيقومان بحضور اجتماعات مجلس الإدارة للتنبه على أي خطأ قبل وقوعه، مع إيقاف أي تجاوز في المهام الموكلة للأعضاء، منبهاً إلى أن وجود المراقبين لن يمس على الإطلاق من سيادة مجلس الإدارة الذي له شخصيته ومهامه الموكلة به، ولن يكون وجودهما إلا لمصلحة العمل لا لتكبيده وتقييده.

وأقاد بأن المراقبين سيكون لهم مكاتب

خاصة في وزارة الشؤون وسيستقون روايتهم من الوزارة، وسيكون هناك مراقب مالي وإداري في كل جمعية تعاونية ليكون صلة الوصل بين الوزارة والجمعية التعاونية لضبط الأمور المالية والإدارية وتحصين مجالس الإدارات من الحل بسبب المخالفات أو تضيق الأموال.

وفي رد الرياح على سؤال آخر لـ «الأنباء» حول الأسباب التي تقف وراء عدم وجود مشروعات خدمية كبرى تقوم الجمعيات بتنفيذها أسوة بمشروع مستشفى التعاون للقلب، أشار إلى أن هناك مشاريع ضخمة قيد الدراسة واجتماعات دورية تتم بين الحين والآخر بحضور اتحاد الجمعيات التعاونية لمناقشة المشاريع الوطئية.

واستدرك بأن الأمر يحتاج إلى إيجاد مشروع

غير مسبوق ويمثل مفخرة للكويت أسوة بالمستشفى الحالي، بالإضافة إلى رصد الميزانيات المكنة، حيث إن المشاريع الضخمة تحتاج إلى ميزانيات غير اعتيادية، مبيناً أن هناك لجنة برئاسة وكيل الوزارة معنية بمناقشة المشاريع والبحث عن التفرد والريادة وتقديم أفضل الخدمات المرجوة من المشاريع المأمولة.

ورداً على سؤال حول مبررات الوزارة لعدم تجاوز نسبة الأرباح سقف الـ 10٪ وانعكاسات ذلك بحسب رؤية الوزارة على الواقع الخدمي، وهل كانت هذه النسبة موفقة وحققت أهدافها المرجوة، قال الرياح إن تحديد نسبة الأرباح من قبل الشؤون له مبرراته وهو يقوم على فكرة ألا يخرج العمل التعاوني عن دوره الخدمي إلى الجانب الربحي، وتوفير أفضل الخدمات للمواطنين والمستهلكين.

تحت مجلس إدارة النقابة العامة للبنوك التجاوب الذي لاسمه من الإدارة التنفيذية للبنك التجاري وبنك الكويت الدولي بشأن الموافقة على مطالبة النقابة بشأن التعديل على منافع التأمين الصحي المقدم لموظفي «التجاري» و«الدولي»، الجدير بالذكر أن النقابة العامة للبنوك تبنت مطالبات موظفي «التجاري» و«الدولي» بضرورة إعادة النظر بسياسة المستفيدين من التأمين الصحي الذي يقدمه البنك التي تمنح موظفيها وعائلاتهم تأميناً صحياً، وقد قامت النقابة بمخاطبة الإدارة التنفيذية للبنك التجاري الدولي، مطالبة إياهما بضرورة الموافقة على تلك المطالبات المستحقة.

وأوضح رئيس مجلس إدارة النقابة العامة للبنوك منصور عاشور أن النقابة لا تأسو جهداً في سبيل تحقيق



فوزان العتيبي



أنور الكندري

نقابة البنوك: تأمين صحي عائلي

لموظفي «الدولي» و«التجاري»

مراسلة النقابة بما لديهم من هموم واقتراحات وشكاوى واستفسارات، كما أن للنقابة حساباً رسمياً على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» تعلن من خلاله عن آخر أخبار القطاع المصرفي وبالأخص فيما يتعلق بموظفيه كما تقوم من خلاله بالرد على استفسارات وتساؤلات بعض الموظفين.

المزيد من الامتيازات والمكاسب التي تصب في صالح موظفي البنوك وتساهم في تحقيق الميزة الأفضل لموظفي القطاع المصرفي والتي من شأنها أن تحافظ على تميزه عن سائر الوظائف والمهن، كما أن النقابة على استعداد للنظر بجميع مطالبات موظفي البنوك واقتراحاتهم وأنه بإمكان موظفي البنوك التواصل مع النقابة بما لديهم وبمختلف وسائل التواصل، حيث قامت النقابة بتطوير موقعها الإلكتروني وتخصيص زوايا خاصة لتقديم المطالبات والاقتراحات، كما خصصت زوايا أخرى للشكاوى والاقتراحات، فضلاً عن الاستفسارات القانونية، كما قامت النقابة بتدشين تطبيقها الخاص للأجهزة الذكية، حيث قامت بإشياء تطبيقات خاصة بها تختلف الأجهزة وذلك للتواصل مع موظفي البنوك، حيث يمكن للموظفين أيضاً ومن خلال تلك التطبيقات



منصور عاشور